١٩٧٤/٨/٨

الاخوين عبد الرحمان اليوسفي عبد الرحيم بوعبيد

تحية طيبـــة ،

أكتب اليكما والاحداث تتسارع كلها على الصعيدين الحزبي في حياته الداخلية وكذلك على مستوى علاقاته مع الحكم بشكل ـ على ما أعتقد ـ يؤشر الى انعكاس المد الرجعي الذى يكتسح المنطقة العربية بصفة عامة أخذت منه بلادنا حصة الاسد ، وعلى ما أعتقد أيضا ليس بسبب كون امكانيات الحكم قوية ، ولكن لان الحركة الوطنية وحزبنا الذى يملك امكانية التأثير الهائل على الاحداث ليس على المستوى التنظيمي والتوجيهي المطلوب . فان كانت الحركة الوطنية والامكانيات التقدمية بصفة خاصة ليست مؤهلة تنظيميا وقياديا أن تلعب دورا يتلاءم مع طموح الجماهير للتغيير ، فليس اذن التشكيك في عدم قدرتها ، واستعدادها لمزيد من التضحيات ، وأيضا ليس لان اتجاه التاريخ والظروف الموضوعية تشكل عوائق ولكن لان الاداة السياسية في حاجة الى مراجعة جذرية ونقد صارم ومحاسبة حازمة لكل الممارسات السلبية سواء كانت مبادرة شخصية أم مبادرة جماعية ينقصها النضج والتخطيط في الواجهة السياسية الثورية .

وقد كانت المحاولة الاولى في هذا الاتجاه فيما يخص الفترة التي قضيناها بالخارج عندما اجتمعنا هذه مدة سنة تقريبا بالخارج ، ولكن وبسبب من الوضع السياسي اذ ذاك ، تقرر أن ينتقل الاخوان الذين كانوا يمارسون مسؤوليات توجيهية وتنظيمية ، وعملية بالجزائر الى فرنسا ، نظرا لامكانيات توفر باريس على وسائل الاتصال أكثر بالاخ عبد الرحيم بوعبيد بالمغرب للتنسيق معه . وبقينا على اتصال بواسطة محاضر جلسات والقرارات . وأحيانا ينتقل الاخ عبد الرحمان للجزائر ، عندما تكون بعض المسائل تستدعي اللقاء المباشر .

ومن أهم الاشياء التي وقع عليها الاتفاق ، توزيع المهام على الشكل التالي :

- محمد الخصاصي : التنظيم .
- محمد آيت قدور : النشر والاعلام .
- محمد البصرى : منسق بين واجهتي التنظيم .
- عبد الرحمان اليوسفي : العلاقات الخارجية .

وقد اقترحت اذ ذاك فيما يتعلق بالمالية أن تحول للتنظيم بباريس، وكخطوة عملية بادرت الى اعطاء القدر المالي الموجود بالارقام. وكذلك أعطيت مصدرها ، ملحا على أن تحول لحسابات تفتح بأروبا ، اذ بمقتضى هذا التوزيع ، يكون من المعقول أن يتولى الاشراف المالي الاخوين المسؤولين على كل من العلاقات الخارجية والتنظيم . اذ الاكتتابات ومساعدة الاشقاء ، وكذلك اشتراكات المناضلين هي الموارد الاساسية، فما على التنظيم ككل الا أن يعد صوائره سواء بالداخل أو الخارج. وعللت اقتراحي بأن وضعي الذى يفرض علي الامن ، فيه احتياطات مشددة، كما تفرض علي الاقلال من التنقلات والاسفار ، وكذلك ما يفرضه الحذر في الاتصال مع الاخوان بالمغرب.

وحتى قبل أن ينفض الاجتماع استدعيت الشخص الذى تركت عنده القدر المالي كوديعة، كما أخبرتكم بذلك بسبب مروري المستعجل بباريس والذى لم يتعد أكثر من ٢٤ ساعة في طريقي للجزائر ، حاولت خلالها الاتصال مع كل من الاخوين عبد الرحمان اليوسفي والمهدى العلوى وذلك بواسطة الاخ محمد الذهبي ، فلم أتمكن من العثور على أى واحد منهما .

وحتى قبل أن يسافر كل المجتمعين بالجزائر وصل الشخص الذى ودعت عنده القدر فطلبت منه اعداد كل الحسابات ليسلمها هي والقدر الى الحسابات التي سيبلغها اليه التنظيم ، كما أبلغته أثناء الاجتماع أن يكف عن اخراج أى قدر مالي بعد الان. وقد سافر الاخ الخصاصي لوهران ليسلم المسؤولية لشخص آخر بعد ما يلتحق بباريس، ولكن قبل السفر يجب أن يحرر محضر الاجتماع هذا الذى كلف بتحرير من المجتمعين . وفعلا ، أنجز كل واحد ما تقرر ، الى أن جاء الخبر من باريس يفيد بأن الاخوان يريدون فقط قدرا معينا للداخل، وقدرا آخر يخص حاجيات الاخوان المسؤولين هناك بباريس، وكذلك قدر آخر لمصاريف التنظيم من نشر وأسفار وديون ترتبت على الاخ

المهدى العلوى، وذلك بكل استعجال، وبعدها يزورني الاخ عبد الرحمان. وفي اللقاء مع الاخ عبد الرحمان، كان قد نفذ بالتمام كل المطلوب. ولم يفتني اذ ذاك أن ذكرت أن سبب التهرب من القضية المالية وعدم استعداد التنظيم لتحمل مسؤولياته في المجال المالي، هو أن المورد الاساسي مرتبط بأشقائنا الذين يعرفون الظروف التي يعيشها حزبنا بسبب القمع المسلط عليه منذ سنة ١٩٦٠ وأيضا لانعكاس هذا القمع على الحزب، بشكل يهدد باغراق طاقاته كلها في معالجة المشاكل الاجتماعية، وأيضا لسبب آخر يعود في جوهره الى أن دور الحزب وعلاقة المناضلين به تكاد تكون مطلبية مبنية على الحقوق والاخذ وليس على المساهمة والواجبات .

ولقد سبق لي أن وضعت هذا المشكل المالي في عدة مناسبات عند ما كنا نجتمع ككتابة عامة، وعولج اذ ذاك بتنازل الكتابة العامة على الشؤون الخارجية الي واضطلاع الاخ عبد الرحمان اليوسفي بدور مساعد في العلاقات الخارجية، كما اقترح الاخ عبد الرحيم ذلك في سنة ٦٧ - ١٩٦٨.

وفي عدة مناسبات أعلنت مرارتي لعدم تفهم وضعي والذى سبب لي احراجات مع كثير من المسؤولين وحتى كثير من المناضلين، والاخ عبد الرحمان يعرف جيدا هذه الوضعية، وقد كانت مناسبة انعقاد ندوة البطل عبد الكريم الخطابي واحدة من هذه المناسبات التي وصل فيها الاحراج ما بيني وبين الاخ عبد الرحمان من جهة والاخ المهدى العلوى من جهة ثانية، وصل هذا الاحراج حدا لا يطاق.

وسارت الامور بعد ذلك حسب محاضر الجلسات التي تصلني من باريس، موقعة باسم اللجنة الادارية" الوفد الخارجي "، سيرا طبيعيا. ومرة أخرى حصل نقاش هناك بباريس ما بين التنظيم الحزبي بأروبا والاخ المسؤول على التنظيم يتعلق بتحضير المؤتمر الفيدرالي. اقترحت اللجنة الادارية بدلا عنه، ندوة تكوينية فقط. وبعد النقاش مع الاخ عبد الرحمان وقع الاتفاق على أن المسؤول على التنظيم باللجنة الادارية سيحضر المؤتمر ما دام التحضير قد جرى باسم المؤتمر، وما دامت القواعد الحزبية سارت أشواطا في اجتماعاتها التحضيرية وستمثل اللجنة الادارية بالمسؤول عن التنظيم الذى يلقى الكلمة التوجيهية للحزب، وحرر محضر بذلك، ثم أبلغ المسؤولون على

التنظيم بأروبا بالموافقة، فما عليهم الا أن يمضوا قدما في الاعداد.

بعد ذلك بحوالي أربعة أشهر، وصلتني تعليمات من باريس باعتبارى مسؤولا على التنسيق، تفيد : انه من المرغوب فيه أن لا تقع أية محاولة عسكرية بالداخل لمدة ستة أشهر وأن تلك هي رغبة عبد الرحيم. فعممت التعليمات بذلك، ولم يفت وقت غير قصير حتى نشرت مجلة "جون أفريك" خبرا يفيد بأن مقابلة ما بين الاخ عبد الرحيم والملك الحسن قد جرت.استنتجت بعدها أنه يملك السبب،ولكنني لم أبلغ رسميا الى الان بأن ذلك الاستنتاج هو الحقيقة. وأثناء شهر فبراير ١٩٧٤، أتاحت الفرصة اللقاء مع الاخ عبد الرحمان بالشرق على اثر اعلان الحكم اعتقالات جديدة بالمغرب. سألني عن معلوماتي في هذا الشأن، فأجبت ليس لدى أى علم، لاني غادرت المنطقة بحوالي شهر. وعندما رجعت الى المنطقة بحثت عن السبب، فأسفر البحث عن أن لذلك سببين : الاول أن الاخ الخصاصي "حمادى" كما كان اسمه الحركي بالتنظيم لم يكتب التقرير اللازم في موضوع التنسيق مع التنظيم داخل المغرب، وبالتالي لم تكن لدى خلفه أية معلومات مدققة عن مدى معرفة كل منسق لحجم التنظيمات التي كان كل واحد مكلفا بالاتصال معها خلال تلك الحقبة، وبالتالي لم يعرف أن المسؤول السابق كلف بعدة مهام سابقة يشكل الاعتراف بها خطورة بالغة فيما لو حدث أى خلل يعرضه للاعتقال.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختطف مناضل آخر من الجزائر بسيارته في ظروف غامضة، يقول عنها الجزائريون أنفسهم أن بعض الاجهزة الجزائرية، تكون مساهمة بذلك وفرت الى المغرب.

وبالمناسبة فهمت من الاخ عبد الرحمان أن هناك تفكيرا من جانب الاخ الخصاصي طرحه على اللجنة الادارية" وفد الخارج "يرد فيها على بيان وزارة الداخلية في شأن علاقته بالمعتقلين الذين تحدث عنهم البيان، وعند ما صدر التكذيب بجريدة " لوموند"الفرنسية، انتظرت أن تصلني ملابسات الموضوع من طرف اللجنة الادارية كالمعتاد، فلم يعلن عن أى شيء فيما يتعلق بهذا الموضوع الى الان. ورغما عن المعالجة التي اختارت الاسلوب التي تعالج به كل دولة قضية من قضايا التجسس عند ما تتورط فيها مع دولة أخرى بواسطة أحد الموظفين يمارسها، غلب التفكير عندى على أن كل تصحيح آخر

سيقدم خدمة للخصم ، رغم أن البيان يطعن الاختيار ويمس مفهوم المسؤول في مواجهته مسؤولياته أمام مناضلين سقطوا وهم يؤدون مهام سبق أن تلقوا تعليماتها من هذا المسؤول ، وان ذلك في نظرى ليشكل بداية فتح ملف حسن السلوك والتماس العفو من الحكم ، ولكن على حساب الاخرين . والذى يهم في الحقيقة ، هو موقف اللجنة الادارية " وفد الخارج" بالذات . فهل ما نشر يعبر عن موقف اللجنة الادارية أو هو موقف شخص ؟

وفي أوائل شهر ماى ١٩٧٤ ، اتصل بي الاخ عبد الرحمان اليوسفي هاتفيا ليخبرني أن الاخ عبد الرحيم بوعبيد موجود بباريس ويقترح مجيئي للقاء ، فأعلنت الموافقة وطلبت فقط أن يؤخذ بعين الاعتبار أمن تنقلي . فاقترح الاخ اليوسفي أن يبحث الموضوع ويكلمني بعد ذلك ، الى أن سمعت اذاعة المغرب بمناسبة وفاة المرحوم الاستاذ علال الفاسي رثاء الاخ عبد الرحيم بوعبيد في حفل الدفن والذى أبرز فيه خصال الفقيد والتي لخصها في العمل على دعم المشروعية الملكية .

في شهر يوليوز ، حيث اتخذ الحكم عدة مبادرات تهدف لمحاولة امتصاص نقمة الجماهير واسترجاع الدعم لمشروعيته التي طعنتها ضربات نضالية للجماهير الشعبية ، وكذلك مبادرات استهدفت تصفية هذه المشروعية من طرف مناضلين شرفاء قدموا دماءهم وأرواحهم من أجل أن تكون بداية لمسيرة نضالية طويلة النفس تستأصل الجذور الاقطاعية والتي شعر الحكم بأن نزيفها سيؤدى حتما بمشروعيته ، مهما كانت الصعاب ومهما بلغت التضحيات ، فاختار شعار الوحدة الوطنية حول عرشه طريقا لترميم هذه الضربات .

في هذا الوقت بالذات ، بلغتني أصداء لتصرفات بعض أعضاء اللجنة الادارية ، لا على مستوى الاجهزة الحزبية فحسب ، بل مع الاسف على مستوى الشارع .

فبمناسبة لقاء مع بعض الطلبة في باريس أفاد عضو اللجنة أن البصرى "مسؤول الميزانية" يحرم العائلات المقموعة من قوت عيشها ، كما أعلن عدم مسؤوليته في تجربة ٣ مارس ومحاولة ١٦ غشت ١٩٧٢ ، وهو يفكر في استقالته من الحزب ، وقد خص بالذكر عائلة محمد بنونة ، وعبد الرحمان

اليوسفي والحبيب الفرقاني.

ولا يسع المرء الا أن يتساءل : هل وصل فقدان التوازن عند هذا المسؤول الى الحد الذى لم يعد يميز فيه بين الممارسة التي تؤدى نتائجها موضوعيا الى تحطيم معنوية المناضلين وتحطيم التنظيم على حد سواء ، وبين ممارسة النقد المسؤول، ولم يعد يميز فيه بين التحدث باسمه الشخصي أو التحدث باسم تنظيم انتدبه.

أما بمناسبة انعقاد المجلس الفيدرالي العمالي، فسوف لن أناقش قرار اللجنة الادارية بالحضور أو عدم الحضور، رغم أن قرارا اتخذ فيما يخص بتشجيع المبادرات التنظيمية القاعدية، كما سجل ذلك في محاضر جلساتنا، ولكن الذى أحتج عليه، هو أن يتخذ قرار مناقض، والذى تجسمه الرسالة المبعوثة من طرف اللجنة الادارية للمجلس. ومن حقي أن أتساءل، لما ذا لم أخبر بذلك ؟ هذا على صعيد أروبا.

وهناك سلوك مماثل جرى في نفس الوقت بالجزائر، حيث قام المسؤول عن الاذاعة، الاخ آيت قدور بزيارة اليها ، وعقد عدة لقاءات وروج فيها أن الحزب اتخذ قرارا لدعم الحكم مقابل تدعيمه لنا ، وذلك بالسماح بالدخول لنا، حيث نتمكن من تقوية الحزب وتكون ٢٠ غشت مناسبة لاعلان هذا الاتفاق، وأن البصرى قررنا أن الخير الذى سنسديه اليه، هو أن لا ننشر ملفه في الوقت الحاضر.

وعند ما حاول المسؤولون محليا أن يشعروه بخطورة مثل هذا التصرف، رفض دعوتهم ، وفضل الاتصال بأناس هو يعرف جيدا موقفهم السلبي من الحزب بصفة عامة. هذه بعض النماذج من تصرف بعض أعضاء اللجنة الادارية الذين تحدثوا بوضوح باسم الحزب، وسوف أؤجل استقصاء كل ما قيل الى أن يفتح بحث في هذا الشأن.

والان، وبعد أن انقلب الموضوع من معالجة موضوعية للتوجيه والتنظيم وانطلاقا من الساحة التي نملك امكانية التحرك فيها، الى وضع تتحكم فيه الغرائز والذاتيات، حيث أصبح الشعار السائد حاليا، هو التسابق

في الانسحاب من الفشل بعد التهافت على احتضان الانتصار، فعلينا أن نرى الان فشل من ؟ وانتصار من ؟

وان هذه الظاهرة لنجد معالجتها المتأصلة في موقف حزب الاستقلال من المقاومة بمناسبة العمل المسلح ضد الاستعمار، وبالذات في حادثة مارشي سنترال حيث الاستنكار العلني، ولكن بعد المردود الايجابي الركوب على الموجة.. لهذا شخصيا لم تكن المفاجأة الاولى من نوعها بالنسبة الي.

فعلينا اذن أن نستنطق الاحداث ما دامت الذاكرة قصيرة لهذا الحد، وما دام التشخيص والتشكيك هما ستار التنصل من مسؤولية المعاناة والمواجهة الصعبة اللتين تشكلان امتحانا صعبا في وجه كل مسؤول.

فيما يتعلق بالجيش، لا بد أن أعيد الى الاذهان سردا موجزا للاحداث، وأنا الذى سبق أن توليت الارتباط ببعض التنظيمات داخل الجيش باسم الحزب، وليس باسمي الشخصي.

ففي أوائل سنة ١٩٧٢، أو أواخر ١٩٧١، قدم الاخ عبد الرحيم ليعرض علينا نحن الثلاث : عبد الرحمان، المهدى العلوى، أنا، مشروعا لاستلام الحكم، اتفق عليه هو والجنرال أوفقير وادريس السلاوى، على أساس مساهمة الحزب بالسادة : عبد الرحيم، عبد الرحمان، حسن الاعرج، في تشكيل سلطة جديدة بعد الاطاحة بالحكم، وسيحرص على أن يلعب فيه عبد الرحيم الدور الرئيسي، وان ظهر أن الجنرال أوفقير ربما يتخوف من ذلك، فستسند المهمة الاساسية لادريس السلاوى.. بينما كانت اتصالاتي مع الضباط الصغار على أساس أن لدينا تنظيمات تنقصها الاسلحة، وأن التركيز اتجه على كيفية مساعدتنا في تسليحها، وان الجيش ينبغي أن يلعب دور المساعد من خلال هذه المساهمة، وكذلك المساعدة بالاستخبارات، في نفس الوقت الاستعداد لتفجير وضع الحكم من الداخل، أثناء تصاعد العمل الثورى، مؤكدا في لقائنا أن من الصعوبة بمكان التعامل مع أوفقير، خصوصا وان قضية الشهيد المهدى بن بركة لعب فيها دور الشخصية الثانية بعد الحسن المسؤول عن اغتياله، ومركزا أيضا على أنه لا يمكن لشخص ألف العمل على دعم المشروعية

أن يأخذ المبادرة في هدمها، وأن معلوماتي تؤكد على أن الشباب الذين نحن على اتصال بهم الوحيدين ينوى استغلال حماسهم وتنظيماتهم. وهؤلاء الضباط الشباب خططوا لتنظيماتهم بمعزل عنه، ولكنهم كانوا مصممين على استعماله ثم تصفيته حالا بعد نجاح العملية، هذا فيما اذا كانت خطة الاعتماد على الشعب المسلح غير مضمونة النجاح كما يقول الضباط.

وفي دخول الشهيد أمقران للمغرب ثم رجوعه لباريس بعد ذلك أخبر أن أوفقير على اتصال مع الاخ عبد الرحيم حسبما أخبره بذلك الجنرال، وان الواسطة هو ادريس السلاوى.

وبالمناسبة، فان الشهيد أمقران ناقش كثيرا في السلاوى، كما عرض تعويض عبد الرحيم بي شخصيا أو بعبد الرحمان، ولكنني ألححت أننا نتحمل مسؤولية الحزب، لهذا فكل تشكيك في الاخ عبد الرحيم هو بمثابة التشكيك في الحزب.

كما أبلغنا أنه من رأى الضباط الشباب أن نسهل مهمة دخول الاخ عبد الرحيم بوعبيد للتعامل مع الملك الحسن قصد الاحتراق، وعرض باسم هؤلاء الضباط أن من رأيهم مساعدة الكتلة الوطنية لدخول الحكم لهذا السبب نفسه.

وعند ما اعترضت على دخول الاخ عبد الرحيم شخصيا لحكومة الكتلة الوطنية كانت معارضتي بدافع تلك النظرة التي ينظرها الضباط الشباب لجزء من قيادة الحزب. فكيف تطورت العلاقات بالداخل مع الجنرال أوفقير، بعد الالحاح على أنه يجب أن نوجه الضباط الشباب للتعاون ووضع الثقة بالجنرال أوفقير.

ولعل كثيرا من هذه المشاهد عاشها الاخ آيت قدور وعرف هذه الحقيقة في بعض جوانبها باللقاءات التي عقدت بحضوره مع الشهيد أمقران، كما أنني ناقشت الاخ عبد الرحيم رأسا ببيت صهره بباريس، ولكن اصراره بأن الطريق المضمون هو وضع الاوراق كلها بيد الجنرال حال دون اقناعه.

ان استذكار هذه الاحداث مقصود منه بالدرجة الاولى أنه اذا كان يجب تقييم المبادرات الشخصية، فانه لا يمكن الا ضمن التقييم الموضوعي للممارسات التوجيهية والتنظيمية للحزب. وان هذا الموضوع أثير عدة مرات، ولكن لم يأخذ الحيز الذى يجب أن يأخذه. فقد أثرناه بمناسبة المبادرة التي جاء بها الاخ عبد الرحيم من أن أخذ الحكم أصبح مؤكدا الان بفضل اتفاقه مع الجنرال، وكلنا نتساءل، ما هو دور الحزب ؟ وما هو دور الكتلة الوطنية التي تمارس التفاوض ؟ فكان الجواب من طرف الاخ عبد الرحيم فيما يتعلق بالكتلة: أنه أقنع الجنرال بضرورة اضافة الاستاذ علال الفاسي الى الهيئة التي اقترحها عليه باسم الحزب، وكذلك الشأن بالنسبة للدكتور مسواك، وباسم الاتحاد المغربي للشغل، فهو يفكر بامكانية اقتراح الاستاذ عبد الله ابراهيم، وان أوفقير يرى أن عبد الرزاق أيضا ينبغي التفكير فيه. وعند ما وقع الالحاح على أن هذه الصيغة خطيرة، لانها تقدم التزكية للانقلاب، وتزكي لقاء القيادة النقابية مع الجنرال، وان معنى ذلك هو أن نقوم بدور المساعد في تقديم كل القوات للجنرال، خصوصا وان ادريس السلاوى المقترح للمواجهة لا يشكل أية ضمانة، لانه بالدرجة الاولى شخص الجنرال. وكان الجواب هو الثقة الشخصية بادريس السلاوى، وليست الخطورة فقط في تقديم التزكية لنظام كهذا، ولكن هناك خطورة أخرى تكمن في أن مشاركتنا في الحكم كيسار ستصعب مهمتنا في اقناع هذا اليسار بسلامة هذا الموقف، ومع تعذر اقناعهم بأسلوب الحوار مع اصرار طبيعة نظام كهذا على القمع والتصفية، ستنزلق بنا وسائل السلطة للقمع والتصفية. وبحثنا اذ ذاك، هل اليسار ظاهرة مرضية بالحجم الذى يبرر مثل هذا الانزلاق الذى من المؤكد أننا سنندرج اليه حتما، خصوصا وأنه قد يكون مخطط الجنرال وماسكي الخيوط من وراء الستار هو مؤامرة لاستعمالنا واجهة لاجهاض الديموقراطية والتقدمية على حد سواء.

وقد أثير بالنقاش أن هناك عاملا داخليا آخر سيضغط في هذا الاتجاه، ذلك أن بروز اليسار بالشكل الموجود عليه حاليا ما هو الا حصيلة لاخطائنا كحزب في معالجة المواقف بشكل صحيح، فهو في الاساس نشأ كرد فعل لتصرفاتنا ازاء الاحداث الدامية التي كانت الدار البيضاء مسرحا لها أيام ٢٣-٢٦ مارس ١٩٦٥، وما تلا ذلك من الشكل الذى تمت به الوحدة مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل سنة ١٩٦٧. وقد كانت الممارسة في الميدان الطلابي بمثابة النقطة التي أفاضت الكأس، واختتم الاجتماع بالحسم في الموضوع بأن

بأن عناصر الموضوع كلها بالداخل ، وسيتولى الحزب بالداخل اتخاذ القرارات اللازمة.

وفي ٣٠ يوليوز أعلن في اجتماع للاطر عن تشكيل اللجنة الادارية وتوقيف المكتب السياسي ، ورغم اعتراضي على الشكل الذى تمت به الامور"وليس على الخطوط التوجيهية" ، أعلن بيان تأييد موقع باسم البصرى ، اليوسفي ، العلوى ، وفي الحقيقة فكلنا نتساءل ، هل ٣٠ يوليوز سوى عملية تحضير استلام مشروعية الانقلاب بتشكيلة قيادية مطاوعية؟ ويذكر الاخ المهدى أنني أثرت الموضوع معه في حينه باستعراض الشخصيات التي تشكلت منها اللجنة الادارية ، كما لم يفت بعض الاطر العمالية ملاحظة ذلك بل والاعتراض عليه داخل الاجتماع. واذا تذكرنا أن ما يفصل ٣٠ يوليوز عن ١٦ غشت ، ليس الا ١٥ يوما بطل العجب كما يقول المثل.

وعدة مرات عرضت تقديم استقالتي من مسؤولية القيادة بالحزب بعد أن أعلنت قناعتي بأن الشكل الذى تسير به الامور ، لا يمكن أن يعطي أية نتيجة، كما دعوت عدة مرات الى الحسم في موضوع التوجيه لنقرر اعتماد أى أسلوب من أساليب النضال الملائم ، أو أى شكل آخر يجب أن يستبعد ، فاعترض على استقالتي لانها ستشكل ضربة لمعنوية المناضلين ، وعوضا عن اعلانها ، اقترحت مقابل ذلك أن تكون داخلية يعلنها الحزب في المناسبة الملائمة لذلك.

وقبل أن يدخل الاخ عبد الرحيم ناقشت معه موضوع التعاون مع أوفقير وأبعاد ذلك بما فيه امكانية أن تكون لعبة بوليسية نظمها الحكم ليوقع الحزب بالشبكة قصد تفجيره ، خصوصا وقضية الاخ المهدى بن بركة سبقت فيها اشاعات بأن بعض جهات الحزب ضالعة أيضا في الموضوع ، وتصرف من هذا القبيل من شأنه أن يبرئ ساحة أوفقير ويعطي ذريعة للحكم لتصفية الاتحاد معنويا وسياسيا وتنظيميا ، فكان الرد أن كل انطباعاته من اللقاءات المتكررة تعطيه الاطمئنان بالثقة ، وبخصوص ما يتعلق بقضية الاخ المهدى بن بركة واستلام الحكم بواسطة أوفقير ، فانه أخذ موافقة تجاوزها من أخ المهدى نفسه عبد القادر.

وفي نهاية النقاش، ركزنا مرة أخرى على ضرورة فصل امكانية الضباط الشباب وربطها بالافاق المرسوم معهم من قبل، ولكنه ألح على ضرورة ترك الموضوع كما تم عليه الاتفاق مع الجنرال الذى يتولى التسوية الملائمة مع الضباط الشباب. وعقبت اذا كانت الامور بهذا الشكل، فلا معنى للاستمرار في تفكير تنظيم الثورة، ولكنه قال على العكس من ذلك، يجب أن تبقى تلك الامكانية لاحتمال عدم اقدامه على العملية، لذا يجب أن نعطي لانفسنا مهلة لغاية نوفمبر ١٩٧٢.

واذا رجعنا الى حوادث ٣ مارس، نجد أن محورها يرتكز في الاساس على من قرر دخول الاخوان، يمكنني أن أؤكد أن تحضير ومبدأ الدخول، هو قرار اتخذ بناء على هذا الاساس، وأنه عند ما سارت الاحداث بعد ١٦ غشت على نحو غير متوقع، أبلغت الاخوان ارجاء الموضوع حتى ندرس المسألة على ضوء التطورات الاخيرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ألححت على الاخ المهدى العلوى أن يستعمل جميع وسائله ليقنع الاخ عبد الرحيم بضرورة اللقاء من جديد أو يبعث أحدا يمكن أن يدرس معه الوضع الناشيء، فأشعرني بأن هناك مشروعا للذهاب الى السنيغال بدعوى من الرئيس سنغور، وحتما سيمرمن هنا، ولكنه فعلا ذهب للسنيغال ولم يمر من باريس.

وفي هذه الاثناء، استدعيت الى ليبيا بسبب مبادرة الحكم المغربي لاصلاح علاقته مع ليبيا على حساب اسكات الاذاعة الموجهة للشعب المغربي على أمواجها، وكان معي الاخ آيت قدور. وفي هذه الاثناء وجه الشهيد محمد بنونة دعوة لعقد اجتماع في باريس للبث في عدة قضايا، لها علاقة بالتنظيم العسكرى. بسبب من المشكل القائم في ليبيا لم أتمكن من الحضور شخصيا. وفي هذه النقطة بالذات يمكن للاخوين آيت قدور، محمد بن يحيى، أن يعطيا محتويات هذا الاجتماع والمقررات التي اتخذت فيه. وبرجوع آيت قدور، أبلغني أن محمد بنونة ومجموعة من المناضلين دخلوا للمغرب، بمعنى أن تحديد تاريخ الدخول علمت به فيما بعد. ولكنني حرصت على أن يكون ملف القضية بالذات محضرا ومهيئا، وهو عند الضرورة رهن الاشارة، وبعض ملابساته عاشها في الجزائر كل من الاخوة محمد الخصاصي، محمد آيت قدور، محمد بن يحيى.

أما محاولة تشخيص العمل المسلح باسم الجبهة، فقد أعلن ذلك باسم العمل التاكتيكي لصالح المعتقلين، اقتراحها وتنفيذها كل ذلك تم بباريس، والمشروع نفسه الذى أعلن برنامج ٣ مارس حرر بيد أحد المتزعمين حاليا بباريس للتشخيص "محمد بن يحيى" سيرا مع فلسفة التبرؤ من الفشل، والتهافت لاحتضان الانتصار، واثبات حسن السلوك لمنح صكوك الغفران مع اجتناب الجلوس على كرسي الاعتراف أملا في الدخول ليوم ٢٠ غشت الموعود.

مع أنني مبدئيا لست ضد الدخول، ولكنني أستنكر أن يكون الثمن على حساب المبادئ والاخلاق النضالية، وضد افتعال الذاتيات واختلاق الاشياء والاشاعات المضللة لاغراق الحزب بمزيد من الانهاك ومزيد من الاحتراق والتمزق وتحطيم المعنويات والمعارك الجانبية. كل ذلك يشكل ذخانا وضبابا لستر المرامي الشخصية والحسابات المبنية على الاوهام، عوضا من المراجعة الموضوعية والاحتكام للنقد الذاتي ووضع الحوار والنقاش على أسس رزينة داخل الهياكل التنظيمية للحزب، وليس اطلاق الكلام في الهواء وتصريف الحالات النفسية بالعقد والاحقاد الشخصية، خصوصا وأنني لم أتهرب وسوف لن أتهرب من المحاسبة والنقاش. ولا أتمنى لنفسي ولا لاى مواطن فأحرى لمناضل مسؤول أن يفقد توازنه بالشكل المؤسف الذى حدث. وعلى كل حال، فستكون المناسبة لاستخلاص العبرة من التجربة الحزبية ككل، وضمن هذه المراجعة فقط، يمكن أن نضمن الحرص على ترسيخ تقاليد نضالية صحيحة، والابتعاد عن الممارسات الخاطئة بالنقد والمصارحة والانضباط.

أيها الاخوان :

ان الهدف من تجميع الاحداث والمواقف وكتابتها بشكل ربما يوحي بأن هذه الاحداث وتلك المواقف طغت عليها الذاتيات. أقول ان الهدف هو الدفع بالاخوان الذين لعبوا دورا بارزا في فترة مهمة من تاريخ نضالنا ليجمعوا بدورهم الاحداث من وجهة نظرهم، ولا مانع أن تطغي عليها الذاتيات، ما دام الهدف هو في أن تكون حافزا للاجتماع، ومثارا للحوار والمصارحة، بل والنقد المسؤول. وما دام الاجتماع أيضا والنقد ليسا غاية لحد ذاتهما بل ليسا الا وسيلة فقط ومدخلا لمراجعة توجيه وتنظيم الحزب بشكل يؤهله لان يقوم بالدور المنوط به تاريخيا،

وان استطعنا أن نعالج الموقف بشكل صحيح، فان ذلك لا محالة سيعطي للازمة مظهرا صحيا، لا أزمة مرضية. وبدون مبادرة توجيهية وتنظيمية تمكن الحزب من قيادة الاحداث، سيبقى رجراجا تتقاذفه الاحداث.

وان وافقتما على الاجتماع في أسرع وقت ممكن، وأقترح قبل ٢٠ غشت ١٩٧٤، فمن الواجب أن ألفت انتباهكما الى أن قضية أمني تجعلني أبلغكم تصورى بأن الجزائر أو ليبيا أو بغداد، هذه الاماكن هي أنسب لامني في الظروف الراهنة. وستكون مناسبة اجتماعنا فرصة أعرض عليكما مشروعا بدأت في اعداده وصياغته ابتداء من السنة المنصرمة.

كما أني من أجل خطورة الموضوع الذى بعثت به اليكما حرصت على أن يكون بخط يدى حتى نقرر جميعا الشكل الصائب والصيغة التي سنعرض بها الموضوع كله على المناضلين والقواعد الحزبية.

وأعتقد أنه من حقهم علينا أن نضع رهن اشارتهم الممارسة التي نحن مسؤولون عليها خلال هذه الفترة القاسية.

شيء واحد نحرص عليه، هي أن تساعد الصيغة التي سيعرض بها الوضع كله على المناضلين حافزا لتفجير طاقة المناضلين بشكل خلاق، لا أن تكون ضربا لعزيمتهم وتحطيم معنوياتهم، كما تساعد على تسليح المناضلين بالحقيقة من أجل بلورة الاختيار الثورى بواسطة النقاش البناء.

وأظن أن تقديم الموضوع في اطار تنظيمي، وبشكل موضوعي، بعيدا عن كل المخططات التي لا تخدم سوى الاهواء، هو الطريق الهادف خصوصا وأن الشعارات والخط السياسي للحزب كما أكده بيان اللجنة المركزية الصادر عنها يوم ١٨ اكتوبر ١٩٧٢ لا زال يشكل منطلقا لهذه المناقشات.

وتقبلا فائق تقديرى واحترامي ودمتما لاخيكما.

محمد البصرى